البنـــك المركـــزي الأردنـــي

# أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

## التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

## نيسان 2022

مستوى التصنيف: عام

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

## ❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

## ❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

## ❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

# المحتويـــات


| | | |
|---|---|---|
| | الخلاصة التنفيذية | 1 |
| أولاً | القطاع النقدي والمصرفي | 3 |
| ثانياً | الانتاج والأسعار والتشغيل | 15 |
| ثالثاً | الماليـــــــــة العامـــــــــة | 23 |
| رابعاً | القطاع الخارجـــــــي | 35 |


مستوى التصنيف: عام

# الخلاصـــة التنفيذيـــة

## الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.2% خلال عام 2021، وذلك مقابل تراجع نسبته 1.6% خلال عام 2020. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2022 بنسبة 2.3%، بالمقارنة مع استقرار نسبي خلال ذات الربع من عام 2021. كما بلغ معدل البطالة خلال عام 2021 ما نسبته 24.1% مقابل 23.2% خلال عام 2020.

## القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 17,974.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 40,134.3 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 30,727.7 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 40,138.2 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 2,228.1 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021.

## المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 168.4 مليون دينار (3.1% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2022، بالمقارنة مع عجز مقداره 64.1 مليون دينار (1.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شباط عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 161.6 مليون دينار ليصل إلى 20,421.1 مليون دينار (63.0% من GDP). كما انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 63.7 مليون دينار، ليصل 15,443.5 مليون دينار (47.7% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط عام 2022 ليصل إلى 35,864.6 مليون دينار (110.7% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (111.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 13,667.2 مليون دينار (42.2% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 15,037.0 مليون دينار (46.4% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,704.2 مليون دينار (88.6% من GDP مقابل 89.5% من GDP في نهاية عام 2021).

## القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بنسبة 35.0% لتبلغ 1,216.9 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 32.9% لتبلغ 2,760.5 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 31.2% ليصل إلى 1,543.6 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 252.7% لتصل إلى 860.5 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 166.4% لتصل إلى 245.1 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الشهرين الاولين من عام 2022 بنسبة 1.0% لتصل إلى 412.8 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2021 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,822.7 مليون دينار (8.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,778.8 مليون دينار (5.7% من GDP) خلال عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 12.1% من GDP خلال عام 2021 مقارنة مع 9.1% من GDP خلال عام 2020. فيما سجل الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل بلغ 441.5 مليون دينار خلال عام 2021 مقارنة مع 539.8 مليون دينار خلال عام 2020. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2021 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 35,011.3 مليون دينار وذلك مقارنة مع 33,707.4 مليون دينار في نهاية عام 2020.

## أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

### الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 17,974.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 40,134.3 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 30,727.7 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 40,138.2 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2022 وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2022 باستثناء سعر الفائدة على القروض والسلف والذي حافظ على مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 2,228.1 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 16,504.5 مليون دينار، مقابل 15,495.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

**أهم المؤشـرات النقديـة**

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

| 2021 | | نهاية آذار 2021 | نهاية آذار 2022 |
|---|---|---|---|
| US$ 18,043.2 | إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي * | US$ 15,486.0 | US$ 17,974.4 |
| 13.3% | | -2.7% | -0.4% |
| 9.5 | التغطية بالأشهر | 8.4 | 9.4 |
| 39,509.2 | السيولة المحلية | 37,492.7 | 40,134.3 |
| 6.7% | | 1.3% | 1.6% |
| 30,028.5 | التسهيلات الائتمانية | 29,321.2 | 30,727.7 |
| 4.9% | | 2.4% | 2.3% |
| 26,708.6 | تسهيلات القطاع الخاص (مقيم) | 26,095.5 | 27,406.2 |
| 4.6% | | 2.2% | 2.6% |
| 39,522.3 | إجمالي ودائع العملاء | 37,183.6 | 40,138.2 |
| 7.4% | | 1.1% | 1.6% |
| 30,684.6 | ودائع بالدينار | 28,679.6 | 31,066.3 |
| 8.7% | | 1.6% | 1.2% |
| 8,837.7 | ودائع بالعملات الأجنبية | 8,504.0 | 9,071.9 |
| 3.3% | | -0.6% | 2.7% |
| 30,988.2 | ودائع القطاع الخاص (مقيم) | 29,224.8 | 31,507.5 |
| 7.4% | | 1.3% | 1.7% |
| 24,723.7 | ودائع بالدينار | 23,156.9 | 24,998.2 |
| 8.9% | | 2.0% | 1.1% |
| 6,264.5 | ودائع بالعملات الأجنبية | 6,067.9 | 6,509.3 |
| 2.0% | | -1.2% | 3.9% |

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

## الاحتياطيـات الأجنبيـة

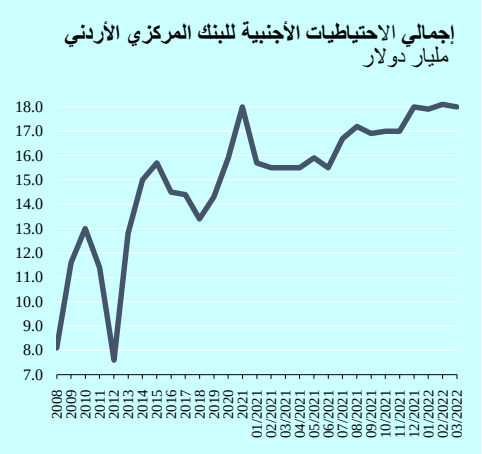


- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 17,974.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4 شهراً.

## السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 40.1 مليار دينار، مقابل 39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر آذار من عام 2022 مع نهاية عام 2021، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 33.8 مليار دينار، مقابل 33.3 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 6.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 6.2 مليار دينارفي نهاية عام 2021.

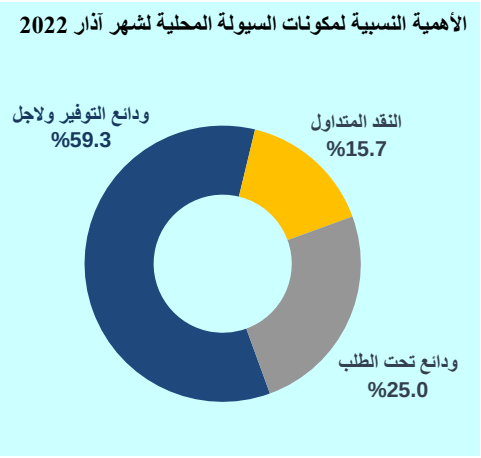


- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 32.6 مليار دينار، بالمقارنة مع 31.7 مليار دينار في نهاية عام 2021.

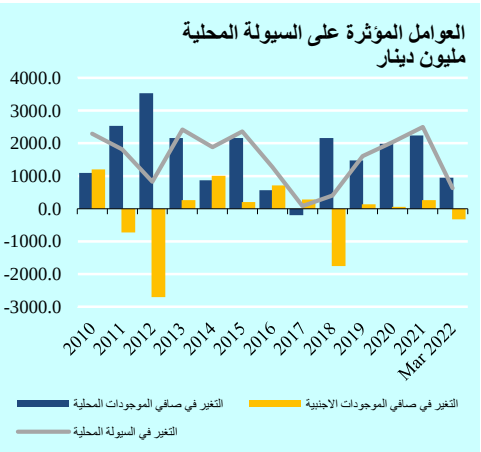

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 7.5 مليار دينار. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 12.1 مليار دينار.

**العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**
مليون دينار

| 2021 | | نهاية آذار 2021 | نهاية آذار 2022 |
|---|---|---|---|
| **7,822.5** | **الموجودات الأجنبية (صافي)** | **6,910.1** | **7,499.9** |
| 12,088.0 | البنك المركزي | 10,658.1 | 12,096.7 |
| -4,265.5 | البنوك المرخصة | -3,748.0 | -4,596.8 |
| **31,686.7** | **الموجودات المحلية (صافي)** | **30,582.5** | **32,634.4** |
| -5,239.4 | البنك المركزي، منها: | -3,935.5 | -5,146.9 |
| 1,185.3 | الديون على القطاع العام (صافي) | 948.9 | 1,410.0 |
| -6,447.2 | أخرى (صافي*) | -4,907.2 | -6,578.3 |
| 36,926.1 | البنوك المرخصة | 34,518.1 | 37,781.3 |
| 13,319.0 | الديون على القطاع العام (صافي) | 12,338.6 | 13,511.7 |
| 27,535.9 | الديون على القطاع الخاص | 26,820.5 | 28,361.0 |
| -3,928.8 | أخرى (صافي) | -4,641.0 | -4,091.5 |
| **39,509.2** | **السيولة المحلية (M2)** | **37,492.7** | **40,134.3** |
| **6,225.4** | **النقد المتداول** | **6,107.2** | **6,293.7** |
| **33,283.8** | **الودائع، منها:** | **31,385.5** | **33,840.6** |
| 6,328.7 | بالعملات الأجنبية | 6,168.5 | 6,575.6 |

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

## هيكل أسعار الفائدة

### أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2022/5/8 برفع أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية للمرة الثانية خلال عام 2022، لتصبح كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 3.25%.
  - سعر إعادة الخصم: 4.25%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.00%.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.75%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 3.25%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 3.25%.

ويأتي هذا القرار لاحتواء الضغوط التضخمية المتوقعة في ضوء تصاعد معدلات التضخم عالمياً وبلوغها مستويات مرتفعة بفعل التعافي التدريجي للطلب العالمي في أعقاب جائحة كوفيد-19، وما رافق ذلك من اختلال في سلاسل التوريد. كما أن زيادة حالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية العالمية، والقيود الحمائية التي اتخذتها بعض الدول لغايات المحافظة على الأمن الغذائي لديها، أضفت مزيداً من الضغوط على الأسعار العالمية وسلاسل التوريد.

وفي إطار حرص البنك المركزي على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، قرر البنك المركزي تمديد العمل ببرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.3 مليار دينار، والإبقاء على أسعار فائدة هذا البرنامج دون تغيير عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، وذلك لتوفير التمويل للنشاطات الإنتاجية بشروط ميسرة.

كذلك قرر البنك استمرار العمل ببرنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والحرفيين البالغ قيمته 700 مليون دينار، والابقاء على سعر الفائدة للمقترضين بما لا يتجاوز 2%، ولأجل 54 شهراً، من ضمنها فترة سماح تصل إلى 12 شهرًا.

**أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة منوية**

| 2021 | | آذار 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| 2.50 | سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي | 2.50 | 2.75 |
| 3.50 | إعادة الخصم | 3.50 | 3.75 |
| 3.25 | اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة) | 3.25 | 3.50 |
| 2.00 | نافذة الإيداع لليلة واحدة | 2.00 | 2.25 |
| 2.50 | عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر | 2.50 | 2.75 |
| 2.50 | أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع | 2.50 | 2.75 |

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

## أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

### أسعار الفائدة على الودائع:

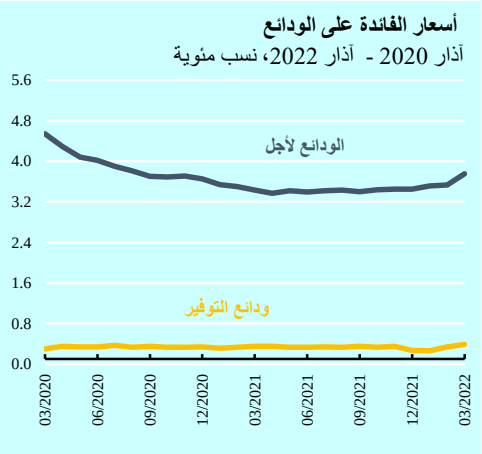


- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آذار من عام 2022 بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.75%، ليرتفع بذلك بمقدار 30 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آذار من عام 2022 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.39% ليرتفع بذلك بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار من عام 2022 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.28%، ليرتفع بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

### أسعار الفائدة على التسهيلات:

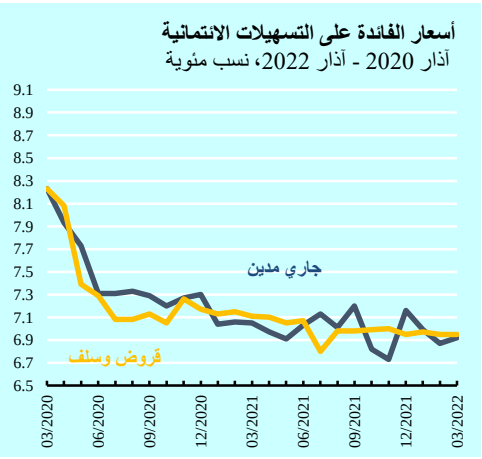


- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آذار من عام 2022 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.92%، لينخفض بذلك بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

مستوى التصنيف: عام

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر آذار من عام 2022 بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.33%، لينخفض بذلك بمقدار 66 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

| 2021 | | آذار 2021 | آذار 2022 | التغير/ نقطة أساس |
|---|---|---|---|---|
| | الودائع | | | |
| 0.26 | تحت الطلب | 0.27 | 0.28 | 2 |
| 0.27 | توفير | 0.35 | 0.39 | 12 |
| 3.45 | لأجل | 3.43 | 3.75 | 30 |
| | التسهيلات الائتمانية | | | |
| 7.99 | كمبيالات وأسناد مخصومة | 8.40 | 7.33 | -66 |
| 6.95 | قروض وسلف | 7.11 | 6.95 | 0 |
| 7.16 | جاري مدين | 7.05 | 6.92 | -24 |
| 8.37 | الإقراض لأفضل العملاء | 8.34 | 8.41 | 4 |

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: بلغ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما نسبته 6.95%، محافظاً على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق وفي نهاية عام 2021.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما نسبته 8.41%، مرتفعاً بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ونهاية عام 2021.

## التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2022 بما مقداره 699.2 مليون دينار، أو ما نسبته (2.3%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021، مقارنة مع ارتفاع بلغ 682.1 مليون دينار، أو ما نسبته (2.4%) خلال الفترة المماثلة من عام 2021.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر آذار من عام 2022، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 697.6 مليون دينار (2.6%)، والمؤسسات العامة بمقدار 22.7 مليون دينار (3.3%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 11.8 مليون دينار (1.7%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 19.5 مليون دينار (1.1%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 13.4 مليون دينار (10.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

## الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 40.1 مليار دينار، مقابل 37.2 مليار دينار في نهاية شهر آذار من عام 2021، و39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر آذار من عام 2022 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 31.1 مليار دينار، و9.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 28.7 مليار دينار للودائع بالدينار، و8.5 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر آذار من عام 2021. أما في نهاية عام 2021 فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 30.7 مليار دينار، و8.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

## بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر آذار من عام 2022 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2021. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر آذار من عام 2022 حوالي 160.5 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 45.7 مليون دينار (39.8%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 40.7 مليون دينار (29.8%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2022، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 386.9 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 96.3 مليون سهم مرتفعاً بمقدار 7.1 مليون سهم (7.9%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 30.2 مليون سهم (23.5%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول عام 2022، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 272.2 مليون سهم.

## الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2022 ارتفاعاً قدره 79.8 نقطة (3.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,228.1 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 10.9 نقطة (0.6%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 109.5 نقطة (5.2%)، مقابل ارتفاع قدره 115.0 نقطة (6.9%) خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأسهم لقطاع الصناعة بمقدار 926.0 نقطة (25.3%)، وأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 17.3 نقطة (0.7%)، وقطاع الخدمات بمقدار 4.9 نقطة (0.4%) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

**الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة**

| 2021 | | آذار 2021 | آذار 2022 |
|---|---|---|---|
| **2,118.6** | **الرقم القياسي العام** | **1,772.3** | **2,228.1** |
| 2,604.5 | القطاع المالي | 2,238.2 | 2,621.8 |
| 3,665.9 | قطاع الصناعة | 2,733.1 | 4,591.9 |
| 1,327.4 | قطاع الخدمات | 1,181.7 | 1,332.3 |

المصدر: بورصة عمان.

## القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2022 ما مقداره 16.5 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 916.4 مليون دينار (5.9%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 150.8 مليون دينار (1.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1,008.9 مليون دينار (6.5%).

**الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية**
**آذار 2021 - آذار 2022**

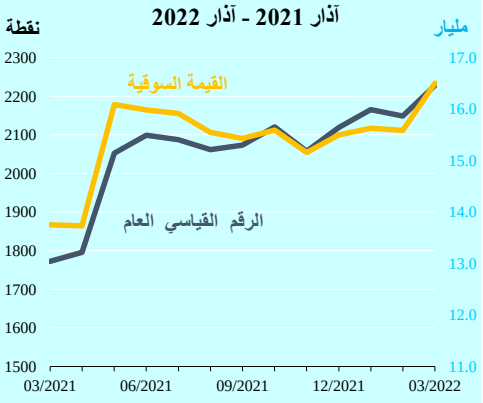

## صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر آذار من عام 2022 تدفقاً سالباً بلغ 6.8 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2022 ما قيمته 12.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 19.1 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2022، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 14.0 مليون دينار.

**مؤشرات التداول في بورصة عمان**

مليون دينار

| 2021 | | آذار 2021 | آذار 2022 |
|---|---|---|---|
| 1,963.6 | حجم التداول | 177.1 | 160.5 |
| 7.9 | معدل التداول اليومي | 7.7 | 7.3 |
| 15,495.7 | القيمة السوقية | 13,749.6 | 16,504.5 |
| 1,538.2 | الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 158.6 | 96.4 |
| -60.9 | صافي استثمار غير الأردنيين | -3.1 | -6.8 |
| 220.2 | شراء | 20.0 | 12.3 |
| 281.1 | بيع | 23.1 | 19.1 |

المصدر: بورصة عمان.

## ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

### الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2021 نمواً بنسبة 2.6%، وذلك مقابل تراجع نسبته 1.6% خلال ذات الربع من عام 2020. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7% خلال الربع الرابع من عام 2021، مقابل تراجع نسبته 1.9% خلال ذات الربع من عام 2020.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2021 نمواً نسبته 2.2%، مقابل تراجع نسبته 1.6% خلال عام 2020. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.5% خلال عام 2021، مقابل تراجع نسبته 1.8% خلال عام 2020.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2022 بنسبة 2.3%، بالمقارنة مع استقرار نسبي خلال ذات الربع من عام 2021.

- بلغ معدل البطالة خلال عام 2021 ما نسبته 24.1% (22.4% للذكور و30.7% للإناث)، وذلك مقابل 23.2% (21.2% للذكور و30.7% للإناث) خلال عام 2020. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 60.9%) و20-24 سنة (بواقع 47.3%).

## تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.2% خلال عام 2021، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.6% خلال عام 2020. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 2.3% خلال عام 2021 مقابل تراجع نسبته 2.6% خلال عام 2020). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل أيضاً نمواً نسبته 2.2% خلال عام 2021، مقابل تراجع نسبته 1.4% خلال عام 2020. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.5%، مقابل تراجع نسبته 1.8% خلال عام 2020، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.3% خلال عام 2021 مقابل تراجع نسبته 0.3% خلال عام 2020.

**معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق** 2019-2021، %

| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | العام كاملاً |
|---|---|---|---|---|---|
| **2019** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 2.0 | 1.7 | 1.9 | 2.1 | **2.0** |
| GDP بالأسعار الجارية | 3.8 | 3.3 | 3.5 | 4.0 | **3.7** |
| **2020** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 1.3 | -3.6 | -2.2 | -1.6 | **-1.6** |
| GDP بالأسعار الجارية | 3.0 | -4.7 | -3.1 | -1.9 | **-1.8** |
| **2021** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 0.3 | 3.2 | 2.7 | 2.6 | **2.2** |
| GDP بالأسعار الجارية | 0.5 | 4.7 | 4.2 | 4.7 | **3.5** |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق**

2019-2021، %

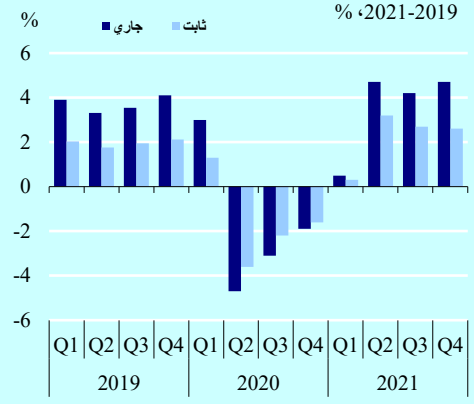

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2021 مدفوعاً، في جانب منه، بالتحسن الكبير في مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والصادرات الكلية، والعودة التدريجية للعمل في كافة القطاعات الاقتصادية خلال هذا العام.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال عام 2021، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الصناعات الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية)، والعقارات (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات ما نسبته 59.1% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2021.

**أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة**

| القطاعات | معدل النمو | | المساهمة في النمو (نقطة مئوية) | |
|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2020 | 2021 |
| الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة | -1.6 | 2.2 | -1.6 | 2.2 |
| الزراعة | 1.6 | 2.8 | 0.1 | 0.1 |
| الصناعات الاستخراجية | 0.8 | 8.8 | 0.02 | 0.2 |
| الصناعات التحويلية | -2.7 | 2.3 | -0.5 | 0.4 |
| الكهرباء والمياه | -1.4 | 1.8 | 0.0 | 0.0 |
| الإنشاءات | -3.8 | 3.8 | -0.1 | 0.1 |
| تجارة الجملة والتجزئة | -2.3 | 2.2 | -0.2 | 0.2 |
| المطاعم والفنادق | -8.2 | 2.7 | -0.1 | 0.0 |
| النقل والتخزين والاتصالات | -5.2 | 2.3 | -0.5 | 0.2 |
| خدمات المال والتامين | 3.0 | 4.2 | 0.2 | 0.3 |
| العقارات | 0.5 | 1.4 | 0.1 | 0.2 |
| خدمات اجتماعية وشخصية | -3.3 | 1.0 | -0.3 | 0.1 |
| منتجو الخدمات الحكومية | 1.1 | 1.4 | 0.1 | 0.2 |
| منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح | -2.3 | 1.7 | 0.0 | 0.0 |
| الخدمات المنزلية | 0.1 | 0.1 | 0.0 | 0.0 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

## المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت معظم المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2022 تحسناً في أدائها، أبرزها "الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية" بنسبة (3.1%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" بنسبة (2.0%)، و"عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" بنسبة (364.3%)، فيما أظهر مؤشر "المساحات المرخصة للبناء" تراجعاً بنسبة 22.2%، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

**معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية***

نسب مئوية

| 2021 | المؤشـــر | 2021 | الفترة المتاحة | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| 13.6 | **الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية** | -9.8 | كانون ثاني - شباط | 2.0 |
| -10.2 | المنتجات الغذائية | -13.0 | | 2.6 |
| -3.6 | منتجات التبغ | -3.6 | | -3.8 |
| 106.5 | منتجات نفطية مكررة | -19.0 | | 71.4 |
| -6.3 | صنع الملابس | -34.0 | | -17.9 |
| 0.7 | صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية | 18.4 | | -1.3 |
| 2.5 | المنتجات الكيميائية | -3.8 | | -3.5 |
| 6.6 | **الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية** | 10.5 | | 3.1 |
| 25.0 | استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي | 8.7 | | 3.9 |
| 6.4 | الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر | 11.0 | | 7.5 |
| 4.3 | **انتاج البوتاس** | 13.9 | | 2.3 |
| 52.9 | **المساحات المرخصة للبناء** | 34.6 | | -22.2 |
| 14.2 | **انتاج الفوسفات** | 1.9 | | 3.8 |
| 20.4 | **الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية** | -57.4 | كانون ثاني - آذار | 73.8 |
| 46.8 | **حجم التداول في سوق العقار** | 35.7 | | 37.3 |
| 108.7 | **عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية** | -79.6 | | 364.3 |
| 89.8 | **عدد المغادرين** | -77.1 | | 233.6 |

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

## الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2022 بنسبة 2.3%، مقابل استقرار نسبي خلال ذات الربع من عام 2021، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:

- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 21.2%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 19.7% خلال ذات الفترة من عام 2021، متأثراً، في جانب منه، بعوامل الطلب والعرض الناجمة عن أحوال الطقس غير الاعتيادية التي سادت بعض الأيام خلال هذه الفترة.
- مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 5.7%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.3% خلال الربع الأول من عام 2021.
- مجموعة "الثقافة والترفيه"، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 5.0%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.4% خلال الربع الأول من عام 2021.

**معدل التضخم خلال الربع الأول للأعوام (2015-2022)، %**

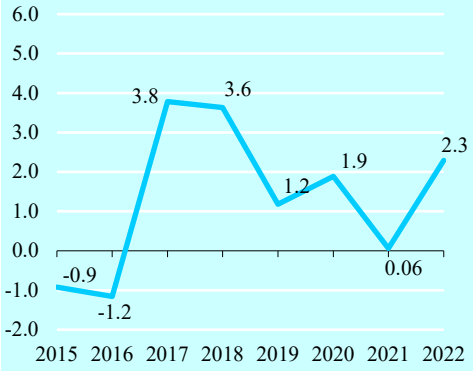


**معدل التضخم خلال الربع الأول لعامي 2021 - 2022**

| مجموعات الإنفاق | الأهمية النسبية | معدل التضخم | | المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2021 كانون ثاني-آذار | 2022 كانون ثاني-آذار | 2021 كانون ثاني-آذار | 2022 كانون ثاني-آذار |
| **جميع المواد** | **100.00** | **0.06** | **2.29** | **0.1** | **2.29** |
| **1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية** | **26.52** | **-0.37** | **3.25** | **-0.1** | **0.86** |
| **الغذاء** | **23.80** | **-0.55** | **3.60** | **-0.1** | **0.86** |
| الحبوب ومنتجاتها | 4.17 | 1.83 | 2.07 | 0.1 | 0.09 |
| اللحوم والدواجن | 4.69 | 2.76 | 1.84 | 0.1 | 0.09 |
| الأسماك ومنتجات البحر | 0.41 | 2.58 | 1.53 | 0.0 | 0.01 |
| الألبان ومنتجاتها والبيض | 3.72 | 1.88 | 1.52 | 0.1 | 0.06 |
| الزيوت والدهون | 1.70 | 5.55 | 5.85 | 0.1 | 0.10 |
| الفواكه والمكسرات | 2.57 | 2.82 | -2.59 | 0.1 | -0.07 |
| الخضروات والبقول الجافة والمعلبة | 2.96 | -19.71 | 21.19 | -0.6 | 0.53 |
| **2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر** | **4.37** | **6.2** | **-0.04** | **0.3** | **0.00** |
| المشروبات الكحولية | 0.01 | 21.26 | 0.55 | 0.0 | 0.00 |
| التبغ والسجائر | 4.37 | 6.15 | -0.04 | 0.3 | 0.00 |
| **3) الملابس والأحذية** | **4.12** | **-1.3** | **0.3** | **-0.1** | **0.01** |
| الملابس | 3.41 | -1.07 | 0.33 | 0.0 | 0.01 |
| الأحذية | 0.71 | -2.26 | 0.10 | 0.0 | 0.00 |
| **4) المساكن، منها:** | **23.78** | **-0.52** | **0.76** | **-0.1** | **0.18** |
| الإيجارات | 17.54 | 1.67 | -0.13 | 0.3 | -0.02 |
| الوقود والإنارة | 4.69 | -9.17 | 3.87 | -0.4 | 0.16 |
| **5) التجهيزات والمعدات المنزلية** | **4.94** | **-0.02** | **1.48** | **0.0** | **0.07** |
| **6) الصحة** | **4.00** | **3.86** | **-1.11** | **0.2** | **-0.05** |
| **7) النقل** | **15.98** | **-1.26** | **5.69** | **-0.2** | **0.90** |
| **8) الاتصالات** | **2.83** | **2.27** | **0.14** | **0.1** | **0.00** |
| **9) الثقافة والترفيه** | **2.55** | **-1.42** | **5.03** | **0.0** | **0.12** |
| **10) التعليم** | **4.35** | **-0.23** | **1.24** | **0.0** | **0.06** |
| **11) المطاعم والفنادق** | **1.79** | **2.84** | **3.69** | **0.1** | **0.07** |
| **12) السلع والخدمات الأخرى** | **4.77** | **1.31** | **1.12** | **0.1** | **0.05** |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مستوى التصنيف: عام

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 1.6 نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2022، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.8 نقطة مئوية خلال ذات الربع من عام 2021.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "المشروبات والمرطبات" (2.7%)، و"الفواكة والمكسرات" (2.6%)، وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات مجتمعة بخفض معدل التضخم بواقع 0.1 نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2022، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بمقدار 0.1 خلال ذات الربع من عام 2021.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آذار من عام 2022 بالمقارنة مع الشهر السابق (شباط 2021)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.8%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "المطاعم والفنادق" (10.0%) و"الزيوت والدهون" (7.8%)، و"اللحوم والدواجن" (3.5%) من جهة، وتراجع بند الملابس (0.7%)، من جهة أخرى.

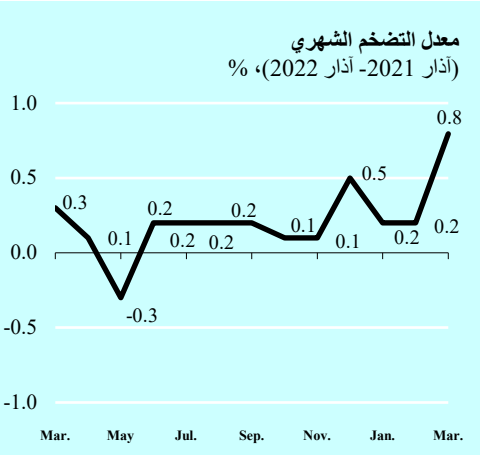

## سوق العمل

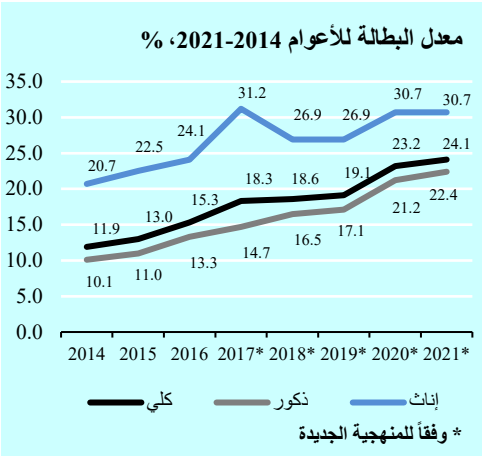


- بلغ معدل البطالة ما نسبته 24.1% (22.4% للذكور و30.7% للإناث) خلال عام 2021، وذلك مقابل 23.2% (21.2% للذكور و30.7% للإناث) خلال عام 2020.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال عام 2021 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 60.9%) و20-24 سنة (بواقع 47.3%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 28.5% خلال عام 2021، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 22.9%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.0% (54.0% للذكور و14.0% للإناث)، بالمقارنة مع 34.0% (53.6% للذكور و14.2% للإناث) خلال عام 2020.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 25.8% خلال عام 2021.

## ثالثاً: المالية العامة

### الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 168.4 مليون دينار (3.1% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2022، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 64.1 مليون دينار (1.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. وفي حال استثناء المنح الخارجية (26.0 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 194.4 مليون دينار (3.6% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 82.2 مليون دينار (1.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شباط عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 161.6 مليون دينار، ليصل إلى 20,421.1 مليون دينار (63.0% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 13,667.2 مليون دينار (42.2% من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 63.7 مليون دينار، ليصل إلى 15,443.5 مليون دينار (47.7% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 15,037.0 مليون دينار (46.4% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط عام 2022 بمقدار 97.9 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 35,864.6 مليون دينار (110.7% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (111.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,704.2 مليون دينار (88.6% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار في نهاية عام 2021 (89.5% من GDP).

## أداء الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021:

### الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر شباط من عام 2022 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 بمقدار 14.9 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%، لتبلغ 540.7 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2022، فقد انخفضت الإيرادات العامة بمقدار 32.8 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 1,238.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 40.6 مليون دينار، وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 7.8 مليون دينار.

**أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2022**

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

| | شباط | | معدل النمو | كانون الثاني – شباط | | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2021 | 2022 | % | 2021 | 2022 | % |
| **الإيرادات العامة** | **525.8** | **540.7** | **2.8** | **1,271.1** | **1,238.3** | **-2.6** |
| الإيرادات المحلية، منها: | 519.5 | 525.1 | 1.1 | 1,252.9 | 1,212.3 | -3.2 |
| الإيرادات الضريبية، منها: | 412.5 | 410.7 | -0.4 | 915.4 | 970.2 | 6.0 |
| ضريبة المبيعات | 317.5 | 317.5 | 0.0 | 646.7 | 648.9 | 0.3 |
| الإيرادات الأخرى | 105.1 | 114.0 | 8.5 | 335.3 | 241.7 | -27.9 |
| المنح الخارجية | 6.3 | 15.6 | 147.6 | 18.2 | 26.0 | 42.9 |
| **إجمالي الإنفاق** | **681.5** | **716.9** | **5.2** | **1,335.1** | **1,406.7** | **5.4** |
| النفقات الجارية | 663.1 | 695.5 | 4.9 | 1,303.9 | 1,371.6 | 5.2 |
| النفقات الرأسمالية | 18.4 | 21.4 | 16.3 | 31.2 | 35.1 | 12.5 |
| **العجز/ الوفر المالي بعد المنح** | **-155.7** | **-176.2** | **-** | **-64.1** | **-168.4** | **-** |
| **العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج** | **-** | **-** | **-** | **-1.2** | **-3.1** | **-** |

**المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.**

### ♦ الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بمقدار 40.6 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2%، مقارنة نفس الفترة من عام 2022 لتصل إلى 1,212.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 93.6 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.8 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 54.8 مليون دينار.

#### ● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بمقدار 54.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.0%، مقارنة نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 970.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 80.0% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

**هيكل الايرادات الضريبية**
(2017-2021)، والشهرين الأولين من عام 2022

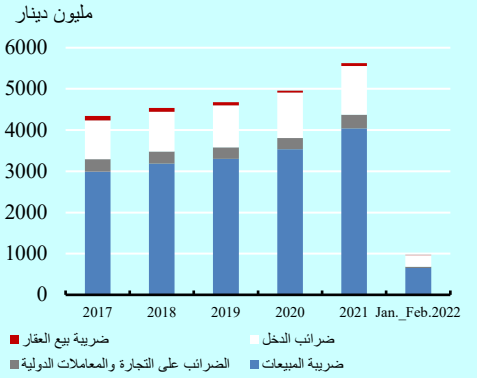


- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 2.2 مليون دينار، أو ما نسبته 0.3%، لتبلغ 648.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 66.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 17.4 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 11.4 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 18.0 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 8.6 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 66.0 مليون دينار، أو ما نسبته 31.3%، لتصل إلى 277.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 28.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 85.0 مليون

دينار، أو ما نسبته 59.8%، وانخفاض كل من حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية بمقدار 18.0 مليون دينار، أو ما نسبته 100%، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 1.1 مليون دينار، أو ما نسبته 2.2%، لتبلغ 50.0 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 82.0% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 227.1 مليون دينار.

**الأهمية النسبية لبنود الايرادات الضريبية خلال الشهرين الأولين من عام 2022**

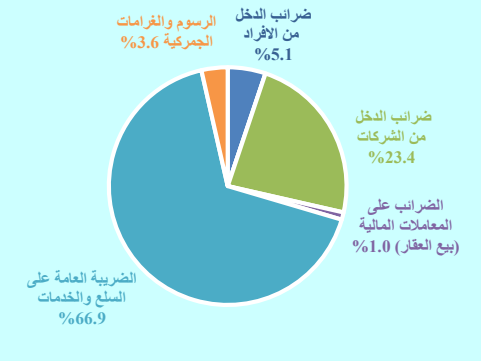


- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 0.8 مليون دينار، أو ما نسبته 9.0%، لتصل إلى 9.7 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 14.1 مليون دينار، أو ما نسبته 29.0%، لتصل إلى 34.5 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بمقدار 93.6 مليون دينار، أو ما نسبته 27.9%، لتصل إلى 241.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 116.5 مليون دينار لتبلغ 23.8 مليون دينار (منها 21.5 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 137.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021)، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 6.6 مليون دينار لتبلغ 123.4 مليون دينار، وارتفاع الايرادات المختلفة بمقدار 29.5 مليون دينار لتبلغ 94.5 مليون دينار.
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بمقدار 1.8 مليون دينار، أو ما نسبته 81.8%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021 لتصل إلى 0.4 مليون دينار.

### ♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بمقدار 7.8 مليون دينار، أو ما نسبته 42.9%، لتصل إلى 26.0 مليون دينار، مقابل 18.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

### ■ النفقات العامة

**هيكل النفقات العامة**
(2017-2021)، والشهرين الأولين من عام 2022

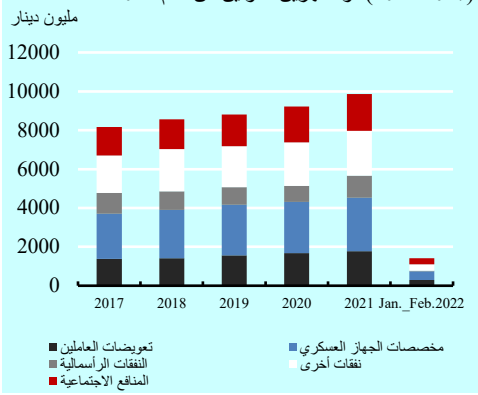


ارتفعت النفقات العامة خلال شهر شباط من عام 2022، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021، بمقدار 35.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.2%، لتبلغ 716.9 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2022، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 71.6 مليون دينار، أو ما نسبته 5.4%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2021 لتصل إلى 1,406.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 12.5%، والنفقات الجارية بنسبة 5.2%.

### ♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بمقدار 67.7 مليون دينار، أو ما نسبته 5.2%، لتصل إلى ما مقداره 1,371.6 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 97.5% من النفقات العامة. ونتيجة لانخفاض الإيرادات المحلية وارتفاع النفقات الجارية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات

المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 7.7 نقطة مئوية، ليصل إلى 88.4% مقابل 96.1% خلال نفس الفترة من عام 2021. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 31.2 مليون دينار، ليبلغ 252.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 13.9 مليون دينار، ليبلغ 31.3 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 13.6 مليون دينار، لتصل إلى 450.6 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 4.2 مليون دينار، لتصل إلى 1.6 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 1.9 مليون دينار، لتصل إلى 291.7 مليون دينار .
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 4.9 مليون دينار، ليصل إلى 22.7 مليون دينار.

**الأهمية النسبية لبنود النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من عام 2022**

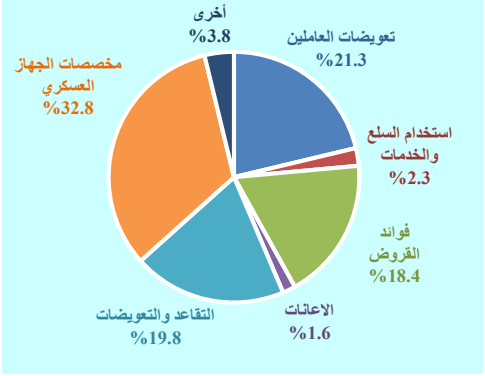


### ♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بمقدار 3.9 مليون دينار، أو ما نسبته 12.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 35.1 مليون دينار.

## العجز/الوفر المالي

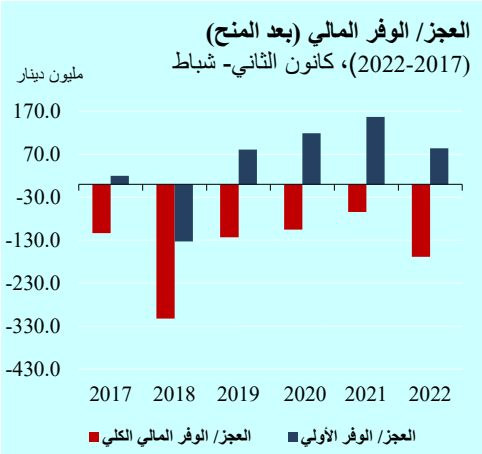


- ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 104.3 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2022، ليصل الى ما مقداره 168.4 مليون دينار (3.1% من GDP)، مقابل عجز مقداره 64.1 مليون دينار (1.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 194.4 مليون دينار (3.6% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 82.2 مليون دينار (1.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

- حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 57.8 مليون دينار (1.1% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2022، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 138.7 مليون دينار (2.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 83.8 مليون دينار (1.6% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 157.0 مليون دينار (2.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

## رصيد دين الحكومة

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شباط عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 161.6 مليون دينار، ليصل إلى 20,421.1 مليون دينار (63.0% من GDP مقابل 63.1% من GDP في نهاية 2021). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 214.0 مليون دينار، وانخفاض الدين الداخلي المكفول بمقدار 52.4 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2021، ليصلا إلى 18,097.4 مليون دينار و2,323.7 مليون دينار، على الترتيب.

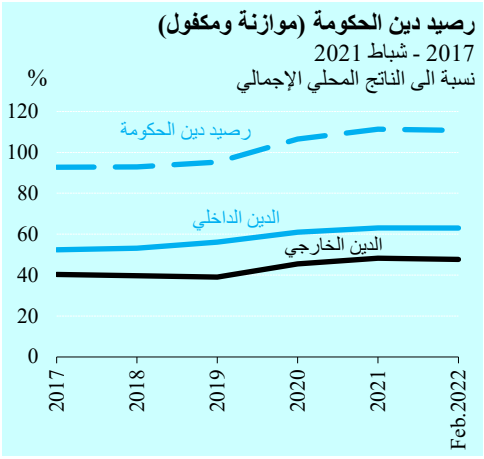


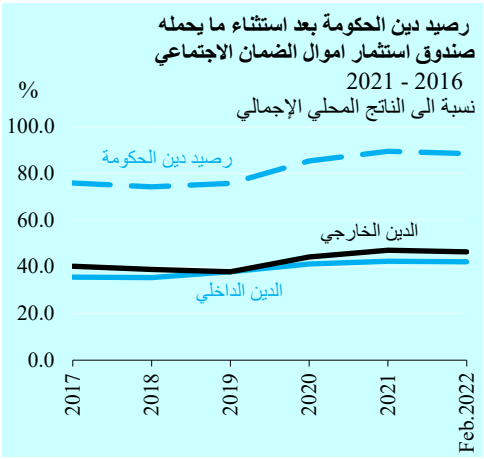


- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شباط عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 41.6 مليون دينار، ليبلغ 13,667.2 مليون دينار (42.2% من GDP).

- انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 63.7 مليون دينار، ليصل إلى 15,443.5 مليون دينار (47.7% من GDP مقابل 48.3% من GDP في نهاية عام 2021). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 69.9% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 12.2%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 8.2%، تلاه الدينار الكويتي (3.8%)، والين الياباني (3.8%).

- انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شباط عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 100.5 مليون دينار، ليبلغ 15,037.0 مليون دينار (46.4% من GDP).

- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط عام 2022 بمقدار 97.9 مليون دينار، ليصل إلى 35,864.6 مليون دينار (110.7% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (111.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,704.2 مليون دينار (88.6% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار في نهاية عام 2021 (89.5% من GDP).

- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بمقدار 328.2 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتبلغ 153.1 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 51.8 مليون دينار، وفوائد بقيمة 101.3 مليون دينار).

## الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2022

### أيار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية، وتثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

**تطورات أسعار المشتقات النفطية**

| المـــــادة | السعر / الوحدة | 2022 | | معدل النمو % |
|---|---|---|---|---|
| | | نيسان | أيار | |
| البنزين الخالي من الرصاص 90 | فلس/ لتر | 850 | 885 | 4.1 |
| البنزين الخالي من الرصاص 95 | فلس/ لتر | 1,085 | 1,120 | 3.2 |
| البنزين الخالي من الرصاص 98 | فلس/ لتر | 1,235 | 1,270 | 2.8 |
| السولار | فلس/ لتر | 615 | 650 | 5.7 |
| الكاز | فلس/ لتر | 615 | 650 | 5.7 |
| اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم) | دينار/ اسطوانة | 7.0 | 7.0 | 0.0 |
| زيت الوقود (1%) | دينار/ طن | 574.5 | 594.7 | 3.5 |
| وقود الطائرات للشركات المحلية | فلس/ لتر | 766 | 783 | 2.2 |
| وقود الطائرات للشركات الأجنبية | فلس/ لتر | 771 | 788 | 2.2 |
| وقود الطائرات للرحلات العارضة | فلس/ لتر | 786 | 803 | 2.2 |
| الإسفلت | دينار/ طن | 569.5 | 589.6 | 3.5 |

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2022/5/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2022.

### نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2022.

### آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2022.

- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آيار 2022.

### شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2022.

### كانون الثاني

- تخفيض وتوحيد شرائح التعرفة الجمركية على السلع، والذي يستثنى منه سلع مستوردة مثل التبغ والمركبات والكحول، لتصبح 4 فئات (معفاة، 5%، 15%، 25%)، وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40%، وعلى النحو التالي:
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 1% لتصبح معفاة.
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 6.5% و10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 25% و30% و35% و40% لتصبح خاضعة لنسبة 5%، باستثناء (المواد الغذائية، والقطاعات الهندسية والإنشائية، والأثاث) التي لها مثيل محلي، لتخضع للنسبة التالية:
    - 25% حتى تاريخ 2024/12/31.
    - 20% من تاريخ 2025/1/1.
    - 15% من تاريخ 2027/1/1.
- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على السلع المخصصة لاستهلاك طلبة المدارس (الكيك، الويفر، البسكويت)، لتصبح خاضعة لنسبة 5% بدلاً من 16%.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2022.
- انتهاء العمل بقرار مجلس الوزراء المتخذ في شهر تموز 2018، الذي تم بموجبه تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد) ورفعها بشكل تدريجي خلال الفترة (2018-2021)، لتصبح الضريبة الخاصة المفروضة عليها 55%، وذلك اعتباراً من 2022/1/1.

- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2022، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 350 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:
  - استيفاء مبلغ 225 دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.
  - استيفاء مبلغ 800 دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي أو قطاع الإنشاءات أو التحميل و التنزيل أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.
  - استيفاء رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، وعلى النحو التالي:
    - مبلغ 2,150 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة سنة.
    - مبلغ 1,250 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ستة اشهر.
    - مبلغ 645 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ثلاثة اشهر.

## اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2022

### نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بقيمة 33 مليون دولار، وذلك لتعزيز التكيف مع التغير المناخي في الأردن.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية، بقيمة 150 مليون يورو، وذلك لدعم تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

### شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 4.13 مليون يورو، وذلك للمساهمة في مشروع التنمية الإقتصادية الريفية والتشغيل، الذي تنفذه المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد).

# رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

## الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2022 بنسبة 42.7% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 639.9 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2022، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 35.0% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021 لتبلغ 1,216.9 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر شباط من عام 2022 بنسبة 44.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 1,412.8 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2022، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 32.9% مقارنة مع نفس الفترة المقابلة من عام 2021 لتبلغ 2,760.5 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر شباط من عام 2022 ارتفاعاً نسبته 46.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 ليبلغ 772.9 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2022، فقد ارتفع العجز بنسبة 31.2%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 ليبلغ 1,543.6 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 252.7% لتبلغ 860.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 166.4% لتصل الى 245.1 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الشهرين الاولين من عام 2022 بنسبة 1.0% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتصل إلى 412.8 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,822.7 مليون دينار (8.8% من GDP) خلال عام 2021 مقارنة مع عجز مقداره 1,778.8 مليون دينار (5.7% من GDP) خلال عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 12.1% من GDP خلال عام 2021 مقارنة مع عجز نسبته 9.1% من GDP خلال عام 2020.

- سـجّل الاسـتثمار الأجنبي المباشـر تدفقاً للداخل مقداره 441.5 مليون دينار خلال عام 2021، مقارنة مع تدفق للداخل بلغت قيمته 539.8 مليون دينار خلال عام 2020.
- سـجّل صـافي وضـع الاسـتثمار الدولي في نهاية عام 2021 صـافي التزام نحو الخارج بمقدار 35,011.3 مليون دينار، مقارنة مع صـافي التزام نحو الخارج بلغ 33,707.4 مليون دينار في نهاية عام 2020.

## التجارة الخارجية

- في ضـوء ارتفاع الصـادرات الوطنية بمقدار 298.4 مليون دينار، وارتفاع المسـتوردات بمقدار 682.9 مليون دينار خلال الشـهرين الأولين من عام 2022، سـجّل حجم التجارة الخارجية (الصـادرات الوطنية مضـافاً إليها المسـتوردات) ارتفاعاً مقداره 981.3 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 ليبلغ 3,860.7 مليون دينار.

**أبرز مؤشرات التجارة الخارجية**
**مليون دينار**

| | كانون الثاني - شباط | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2021 | معدل النمو (%) | 2022 | معدل النمو (%) |
| | القيمة | 2021/2020 | القيمة | 2022/2021 |
| التجارة الخارجية | 2,879.4 | -4.7 | 3,860.7 | 34.1 |
| الصادرات الكلية | 901.4 | -8.9 | 1,216.9 | 35.0 |
| الصادرات الوطنية | 801.8 | -6.4 | 1,100.2 | 37.2 |
| المعاد تصديره | 99.6 | -25.1 | 116.7 | 17.2 |
| المستوردات | 2,077.6 | -4.0 | 2,760.5 | 32.9 |
| الميزان التجاري | -1,176.2 | 0.1 | -1,543.6 | 31.2 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**أبرز الشركاء التجاريين للأردن**
**مليون دينار**

| | كانون الثاني - شباط | | معدل النمو (%) |
|---|---|---|---|
| | 2021 | 2022 | |
| **الصادرات الوطنية** | | | |
| الهند | 111.6 | 235.6 | 111.1 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 240.2 | 216.9 | -9.7 |
| السعودية | 78.9 | 99.6 | 26.2 |
| العراق | 55.2 | 72.7 | 31.7 |
| استراليا | 7.5 | 40.7 | 442.7 |
| مصر | 15.8 | 30.1 | 90.5 |
| اندونيسيا | 14.0 | 27.0 | 92.9 |
| **المستوردات** | | | |
| الصين | 312.4 | 445.8 | 42.7 |
| السعوديه | 318.8 | 333.3 | 4.5 |
| الامارات | 71.9 | 249.1 | 246.5 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 153.2 | 181.2 | 18.3 |
| ألمانيا | 93.4 | 99.5 | 6.5 |
| مصر | 84.2 | 97.2 | 15.4 |
| تركيا | 60.8 | 92.0 | 51.3 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

## الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الشـــهرين الأولين من عام 2022 ارتفاعاً نسبته 35.0% لتصل إلى 1,216.9 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنيـة بمقدار 298.4 مليون دينـار (37.2%) لتصـــل 1,100.2 مليون دينار، وارتفاع الســـلع المعاد تصـــديرها بمقدار 17.1 مليون دينار (17.2%) لتصـــل إلى 116.7 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصـادرات الوطنية خلال الشـــهرين الأولين من عـام 2022 بـالمقـارنـة مع الفترة المقـابلـة من عـام 2021، يلاحظ مـا يلي:**
  - ارتفاع الصـــادرات من الاســـمدة بـمـقـدار 67.7 مـلـيـون دينـار (141.0%)، لتصـــل إلى 115.7 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وأســـتراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية على مـا نســـبتـه 89.2% من إجمـالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

**أبرز الصـادرات الوطنية السـلعية خلال الشـهرين الأولين من عامي 2021 و2022، مليون دينـار**

| | 2021 | 2022 | معدل النمو (%) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي الصادرات الوطنية** | **801.8** | **1,100.2** | **37.2** |
| **الملابس** | **212.1** | **180.8** | **-14.8** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 176.3 | 156.5 | -11.2 |
| **البوتاس** | **70.9** | **133.6** | **88.4** |
| الهند | 19.3 | 23.1 | 19.7 |
| ماليزيا | 1.5 | 21.5 | - |
| مصر | 5.7 | 18.9 | 231.6 |
| البرازيل | 0.0 | 16.8 | - |
| **الأسمدة** | **48.0** | **115.7** | **141.0** |
| الهند | 1.8 | 61.8 | - |
| أستراليا | 0.0 | 30.0 | - |
| اليابان | 0.0 | 6.0 | - |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 36.1 | 5.4 | -85.0 |
| **الفوسفات** | **39.2** | **92.0** | **134.7** |
| الهند | 31.0 | 62.9 | 102.9 |
| إندونيسيا | 8.2 | 14.3 | 74.4 |
| كوريا الجنوبية | 0.0 | 4.0 | - |
| **حامض الفوسفوريك** | **56.2** | **89.7** | **59.6** |
| الهند | 54.2 | 78.1 | 44.1 |
| تركيا | 0.0 | 9.7 | - |
| **منتجات دوائية وصيدلية** | **54.0** | **49.5** | **-8.3** |
| العراق | 11.3 | 12.3 | 8.8 |
| السعودية | 7.8 | 6.2 | -20.5 |
| الولايات المتحدة الامريكية | 4.4 | 5.4 | 22.7 |
| اليمن | 3.8 | 3.4 | -10.5 |
| **مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور** | **22.0** | **21.9** | **-0.5** |
| العراق | 9.4 | 10.0 | 6.4 |
| السعودية | 4.5 | 5.0 | 11.1 |
| ليبيا | 1.9 | 2.9 | 52.6 |
| **الخضروات** | **13.2** | **21.1** | **59.8** |
| السعودية | 2.2 | 4.6 | 109.1 |
| البحرين | 1.4 | 2.7 | 92.9 |
| الكويت | 1.9 | 2.5 | 31.6 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 62.7 مليون دينار (88.4%)، لتصل إلى 133.6 مليون دينار. وقد استحوذت الهند وماليزيا ومصر والبرازيل على ما نسبته 60.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

**اهم السلع المصدرة**
خلال الشهرين الأولين من عام 2022، بالمليون دينار

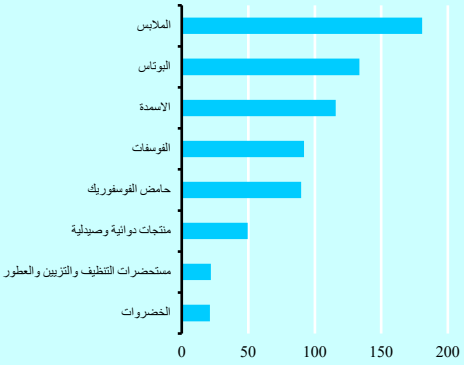


- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 52.8 مليون دينار (134.7%)، لتصل إلى 92.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية على ما نسبته 88.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

**التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،**
خلال الشهرين الأولين من عام 2022

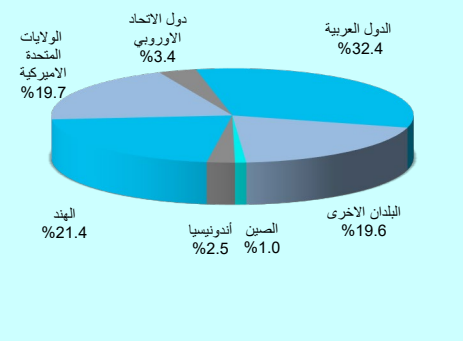


- ارتفاع الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 33.5 مليون دينار (59.6%)، لتصل إلى 89.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا على ما نسبته 97.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الخضروات بمقدار 7.9 مليون دينار (59.8%)، لتصل إلى 21.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والبحرين والكويت على ما نسبته 46.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة
- انخفاض الصادرات من الملابس بمقدار 31.3 مليون دينار (14.8%)، لتصل إلى 180.8 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 86.6% من إجمالي صادرات الملابس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والأسمدة والفوسفات وحامض الفوسفوريك و"منتجات دوائية وصيدلية" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضروات خلال الشهرين الأولين من عام 2022 على ما نسبته 64.0% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 64.3% خلال ذات الفترة من عام 2021. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الهند والولايات المتحدة الأميركية والسعودية والعراق وأستراليا ومصر واندونيسيا على ما نسبته 65.7% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2022 مقارنة مع 65.3% خلال نفس الفترة من عام 2021.

## المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بنسبة 32.9% لتصل إلى 2,760.5 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 4.0% خلال الفترة المقابلة من عام 2021.

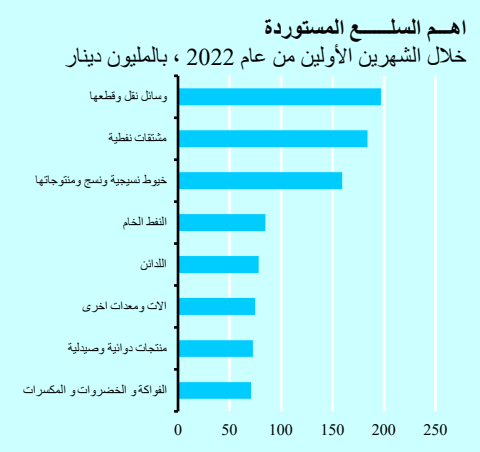


- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2021، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 105.7 مليون دينار (134.8%)، لتصل الى 184.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الامارات والسعودية والكويت ما نسبته 96.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع

- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 65.1 مليون دينار (69.0%)، لتصل إلى 159.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 76.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 25.1 مليون دينار (14.6%)، لتصل إلى 197.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية والصين واليابان ما نسبته 64.6% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 19.7 مليون دينار (33.6%)، لتصل إلى 78.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والامارات ما نسبته 67.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

**أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين من عامي 2021 و2022، مليون دينار**

| | 2021 | 2022 | معدل النمو (%) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي المستوردات** | **2,077.6** | **2,760.5** | **32.9** |
| **وسائل نقل وقطعها** | **172.0** | **197.1** | **14.6** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 32.4 | 35.5 | 9.6 |
| كوريا الجنوبية | 32.5 | 34.4 | 5.8 |
| الصين | 6.0 | 32.2 | 436.7 |
| اليابان | 25.9 | 25.3 | -2.3 |
| **مشتقات نفطية** | **78.4** | **184.1** | **134.8** |
| الإمارات | 0.6 | 91.5 | - |
| السعودية | 55.9 | 61.8 | 10.6 |
| الكويت | 0.5 | 23.5 | - |
| **خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها** | **94.4** | **159.5** | **69.0** |
| الصين | 39.8 | 84.0 | 111.1 |
| تايوان | 19.5 | 22.5 | 15.4 |
| تركيا | 9.2 | 14.7 | 59.8 |
| **النفط الخام** | **121.3** | **84.7** | **-30.2** |
| السعودية | 121.3 | 69.1 | -43.0 |
| العراق | 0.0 | 15.6 | - |
| **اللدائن** | **58.6** | **78.3** | **33.6** |
| السعودية | 32.7 | 34.9 | 6.7 |
| الصين | 4.7 | 12.0 | 155.3 |
| الإمارات | 3.6 | 5.6 | 55.6 |
| **آلات ومعدات أخرى** | **68.1** | **75.0** | **10.1** |
| الصين | 23.9 | 23.7 | -0.8 |
| ألمانيا | 7.0 | 18.1 | 158.6 |
| إيطاليا | 14.1 | 9.9 | -29.8 |
| **منتجات دوائية وصيدلية** | **72.7** | **72.8** | **0.1** |
| المانيا | 10.5 | 9.5 | -9.5 |
| الصين | 5.1 | 7.3 | 43.1 |
| إيطاليا | 4.1 | 5.6 | 36.6 |
| **الفواكه والخضروات والمكسرات** | **62.3** | **71.0** | **14.0** |
| مصر | 5.4 | 7.4 | 37.0 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 8.6 | 6.4 | -25.6 |
| لبنان | 3.4 | 6.1 | 79.4 |

دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمكسرات" بمقدار 8.7 مليون دينار (14.0%)، لتصل إلى 71.0 مليون دينار. وقد شكلت مصر والولايات المتحدة الأمريكية ولبنان ما نسبته 28.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

**التوزيع الجغرافي للمستوردات،**
خلال الشهرين الأولين من عام 2022

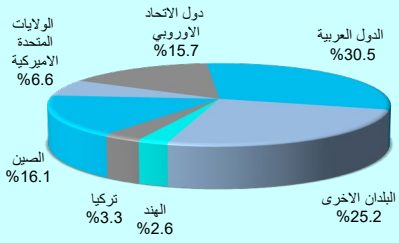


- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات ومعدات أخرى" بمقدار 6.9 مليون دينار (10.1%)، لتصل الى 75.0 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وألمانيا وإيطاليا ما نسبته 68.9% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام واللدائن و"آلات ومعدات أخرى" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" على ما نسبته 33.4% من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2022، مقارنة مع ما نسبته 35.0% خلال ذات الفترة من عام 2021. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والامارات والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ومصر وتركيا خلال الشهرين الأولين من عام 2022 على ما نسبته 54.3% من إجمالي المستوردات مقابل 52.7% خلال ذات الفترة من عام 2021.

### المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر شباط من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 11.8 مليون دينار (23.0%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 63.2 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2022، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 17.1 مليون دينار (17.2%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 لتبلغ 116.7 مليون دينار.

### الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر شباط من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 243.9 مليون دينار (46.1%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2021 ليبلغ 772.9 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2022، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار 367.4 مليون دينار (31.2%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 ليبلغ 1,543.6 مليون دينار.

## إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال الشهرين الاولين من عام 2022 بمقدار 4.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.0% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتصل إلى 412.8 مليون دينار.

## السفر

### مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 252.7% لتبلغ 860.5 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.

### مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 166.4% لتصل الى 245.1 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.

## ميزان المدفوعات

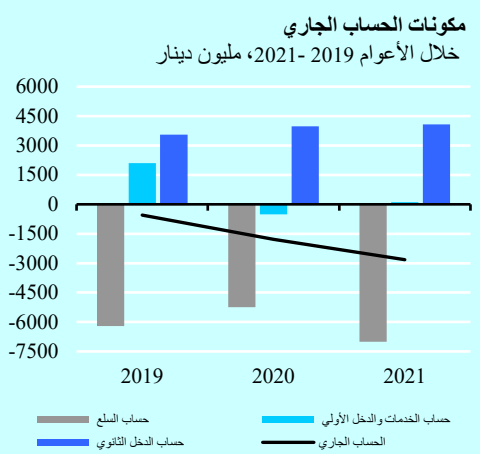


تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2021 إلى ما يلي:

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,822.7 مليون دينار (8.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,778.9 مليون دينار (5.7% من GDP) خلال عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,874.7 مليون دينار (12.1% من GDP) خلال عام 2021 مقارنة مع 2,817.4 مليون دينار (9.1% من GDP) خلال عام 2020. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,765.3 مليون دينار (33.7%) ليصل إلى 7,009.2 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 5,243.9 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 273.8 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 421.7 مليون دينار.
  - ارتفاع عجز حساب الدخل الأولي ليبلغ 164.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 88.3 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 361.6 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 294.4 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 9.4 مليون دينار ليصل إلى 196.7 مليون دينار.

- ارتفاع صـــافي وفر حســـاب الدخل الثانوي بمقدار 102.6 مليون دينار ليصـــل إلى 4,077.6 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 3,975.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صـــافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 89.2 مليون دينار، ليصل إلى 3,025.6 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 13.4 مليون دينار، ليبلغ 1,052.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال من عام 2021 تدفقاً للداخل بمقدار 17.2 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه والمقدار خلال عام 2020. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,312.6 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,882.8 خلال عام 2020، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

  - تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل بلغ 441.5 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 539.8 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 165.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 301.6 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 2,739.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,847.3 مليون دينار.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,692.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 787.2 مليون دينار.

## وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2021 التزاماً نحو الخارج بلغ 35,011.3 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2020 والبالغ 33,707.4 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2021 بمقدار 1,586.0 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2020 ليصل إلى 21,859.1 مليون دينار وقد جاء ذلك بشكل رئيس نتيجة ارتفاع رصيد الأصول الاحتياطية بمقدار 1,478.4 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 90.9 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 74.9 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2021 بمقدار 2,889.9 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 58,870.5 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصـــيد قروض الحكومة طويلة الاجل بمقدار 683.2 مليون دينار لتبلغ 6,419.0 مليون دينار.

- ارتفاع رصـــيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصـــرفي بمقدار 649.4 مليون دينار لتصـــل الى 11,106.0 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 825.2 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 175.8 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 507.8 مليون دينار، ليبلغ 26,486.6 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 348.3 مليون دينار ليصل إلى 1,085.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد قروض البنوك قصيرة الأجل بمقدار 146.1 مليون دينار ليصل الى 563.2 مليون دينار.
- ارتفاع رصـــيد الائتمان التجاري بمقدار 131.4 مليون دينار ليصـــل إلى 757.6 مليون دينار.
- انخفاض رصـــيد اســـتثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 6.3 مليون دينار لتبلغ 7,188.8 مليون دينار.